اثر الديون والتعويضات على الاستقرار السياسي في العراق

دراسة في الاسباب والاثار السياسية والاقتصادية

أ.م.د. صدام عبد الستار رشيد
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

ملخص

تعد ظاهرة الديون الخارجية احد اخطر الاسباب التي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي الداخلي للدول ، وذلك بسبب ارتباطها بشروط ملزمة وقد تكون قاسية على الدول اذا لم تتمكن من السداد مايسبب احراج للدولة سواء على صعيد الداخل او قد يكون ذريعة للتدخل الخارجي ، وتترتب على ظاهرة المديونية الخارجية اثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية وسياسية ..الخ مايؤدي الى شل عمل مؤسسات الدولة المختلفة بسبب عدم قدرتها على مواجهة المطالب الشعبية المتزايدة نتيجة الحاجة الملحة لها وعدم قدرتها على ديمومة الحياة بدونها ، وبقدر تعلق الامر بالديون الخارجية واثرها على الاستقرار السياسي سنحاول في هذه الدراسة التركيز على اثر الديون على الاستقرار السياسي وماهي الاسباب الرئيسة للديون والتعويضات ولماذا تلجأ الدول لها بشكل عام كمبحث اول ومن ثم الاثار السياسية والاجتماعية المترتبة على ذلك كمبحث ثان ، ثم الخاتمة والاستنتاجات.

المقدمة

تعتبر ظاهرة الديون والتعويضات الخارجية(*) هي المحور الرئيس الذي تقوم عليه هذه الدراسة ، حيث يعاني العراق من مشاكل ومخاطر عديدة منذ زمن ليس بالقريب ، فهناك مشاكل

***) بلغت اجمالي حجم الديون الخارجية لعام 2017 (122,9) مليار دولار ، تتألف التقديرات للديون الخارجية البالغة 73.7 مليار دولار في عام 2017 من أربعة مجاميع أساسية، وتبلغ قيمة المجموعة الأولى 41 مليار دولار جُمعت من الدائنين غير المنتمين إلى نادي باريس وكانت معظم هذه الأموال على شكل قروض اتخذها نظام ما قبل عام 2003 خلال الحرب العراقية-الإيرانية 1988 - 1980 ، حيث قدمت دول مجلس التعاون= =الخليجي الدعم للعراق، وهي ما تزال معلقة وشبه مجمّدة منذ عام 2003 إذ لم يدفع العراق تلك المبالغ ولم يطالب الدائنون بالسداد، ويفترض صندوق النقد الدولي أن تُستقطع هذه الأموال بنسبة 90 ٪ على غرار ديون نادي باريس.**

أما المجموعة الثانية من الديون فهي بقيمة 6 مليارات دولار قادمة من نادي باريس، وهي ديون معاد هيكلتها، إذ كانت تبلغ 40 مليار دولار في عام 2003 بيد أنه أُعيد هيكلتها واستقطاعها بنسبة 90 ٪ .وتحمل هذه الديون معدل فائدة فعالاً بلغ 3.2 ٪ يتم دفعه على مدار 28 عاماً.

وتتمثل المجموعة الثالثة من الديون في سندات اليورو بقيمة 4.7 مليار دولار، ومن ضمنها 3.7 مليار دولار وهي الديون الخارجية الوحيدة لدى العراق القائمة على أساس تجاري بحت.

اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وغيرها تعصف بالمجتمع العراقي وتحد من قدرته على النهوض واخذ مكانه الطبيعي بين الدول في الشرق الاوسط ، فقد كبل النظام السياسي السابق العراق بمديونية عالية جعلته اسيراً للدائنين من المنظمات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المنظمات الدولية ، هذه القروض والديون لم تتوقف عند حدود النظام السياسي السابق بل تعدته الى مرحلة مابعد التغيير في عام 2003 ، فقد أثقل البلد بديون وقروض اضافية لعقود طويلة من الزمن نتيجة للظروف الامنية والاقتصادية التي مر بها العراق بعد التغيير.

ان جل المشكلة التي يعاني منها العراق بالذات هي ان الديون تقع تحت مسمى الديون القذرة ، التي هي ليست نتيجة اقتصادية صرفة بل هي تعبير عن حراك سياسي لمنطقة باجمعها ، تجاه حالة سياسية سواء كانت في الحرب العراقية - الايرانية او في حالة الكويت ومن خلف ذلك تكمن الاجندات الخارجية . وعليه ، فالبلد المدين يقع حتما تحت رحمة دائنيه الكبار تبعا للشروط التي تم فيها منح القروض الخارجية والتي عادة ماتكون قاسية وان اختلفت نسبيا بين الدائنين الرسميين حكومات ومؤسسات دولية ،وبين الدائنين الخاصين من مصارف ومؤسسات تجارية كبرى ولكنها تصب في النهاية في نفس الاطار من الاثار والاشتراطات التي ينتظم حولها الدائنين عند اعادة جدولة الديون او في حالة عجز المدين او تاخره عن السداد ، وتلجأ الدول للديون والتعويضات لاسباب متعددة قد تكون داخلية او خارجية ومهما تعددت الاسباب فان النتيجة الطبيعية لها هي مزيد من التدخل الخارجي وحتماً سيؤدي الى عدم استقرار الوضع السياسي للبلد ما يترك آثاراً اقتصادية وسياسية جمة قد تهدد امن واستقرار النظام السياسي ككل.

مما تقدم ، يتضح ان **اهمية الدراسة** تاتي من اهمية الموضوع الذي يعد مشكلة تنموية مستدامة لم تجد حلا جذريا لها منذ عقود كما اسلفنا ومما يضاعف منها هو استمرار هذه المشكلة ليومنا هذا ، فموازنة الحكومة العرقية حتى لحظة اعداد هذه الدراسة قائمة في جزءاً كبيراً منها على الديون والقروض من نفس الجهات المانحة ان لم تكن قد اضيفت لها اخرى جديدة ، هذا بدوره سيحد من امكانية الحكومة العراقية في ايجاد مخارج مناسبة لها والحد منها على الاقل في الفترة القادمة.

وتتكون من 3 سندات أُصدر السند الأول بقيمة 2.7 مليار دولار في عام 2006 بنسبة فائدة تبلغ 5.8% على أن يكون الموعد النهائي للتسديد في عام 2028 ، أما السند الثاني فهو بقيمة 1 مليار دولار أُصدر في عام 2017 وبمعدل فائدة بلغ 1,2 ٪ مدعوماً من قبل الحكومة الأميركية على أن يكون الموعد النهائي للتسليم في سنة 2022 والسند الأخير بقيمة 1.0مليار دولار الذي أُصدر عام 2017 فمن المقرر أن يكون الموعد النهائي للتسديد سنة 2023 وبمعدل فائدة 6,5%

وتكونت المجموعة الرابعة من ديون تقدر بنحو 22 مليار دولار في شكل قروض معظمها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين الثنائيين عام . 2014 وقد وفّر معظم هذه الأموال على شكل مساعدات ودعم لتمويل العجز في الموازنة؛ وبالتالي فهي عند معدلات فائدة سخية وعند شروط سداد سهلة .وهنالك جزء من هذا المبلغ بقيمة 3 مليارات دولار عبارة عن متأخرات للنظراء التجاريين بما في ذلك تلك الخاصّة بشركات النفط الدولية (IOC) أو للدائنين التجاريين. استندت البيانات إلى التقرير القُطري لصندوق النقد الدولي رقم 17 251 /على الموقع الإلكتروني الآتي:

http://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2017/cr17251.ashx.

ومنذ ذلك الحين حدّث صندوق النقد الدولي تقديرات الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يعكس ارتفاع أسعار النفط المفترضة في آفاق الاقتصاد العالمي) (WEO) في نيسان عام 2018 ، والآفاق الاقتصادية الإقليمية(REO) في أيار عام: 2018 .

اما **مشكلة الدراسة** فهي تاتي من اثر المديونية الخارجية والتعويضات على العراق ، والذي يتمثل في شل جهود الحكومة العراقية واعاقتها على كافة القطاعات الاخرى ، وهو ماألقت به على المشهد الانساني والمجتمعي وبالتالي وصل الامن الانساني الاقتصادي الى درجة حرجة ، ناهيك عن كلفة الفرصة التي اضاعها العراق في مسيرة التطور والتقدم وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية – الاجتماعية اسوة بالبلدان النفطية الاخرى.

وعليه بنيت الدراسة من **فرضية** مفادها ان الديون والتعويضات التي ترتبت على العراق والتي حكمتها ظروف واسباب معينة كان للعامل الداخلي والخارجي دوراً مهماً فيها ، وبالتالي سيؤدي ذلك الى عدم استقرار سياسي في البلد ككل على الاقل من الجانب السياسي والاجتماعي ، هذا دفعنا لاعتماد **منهجية علمية** تعتمد المنهج التحليلي النظمي في تفكيك ظاهرة المديونية والتعويضات وكيف اثرت وتؤثر على مجمل الاوضاع العامة في العراق ، كما تم اعتماد منهج استشراف المستقبل من اجل بيان الأثر السيء لتلك الديون. وبذلك فقد جاءت **هيكلية الدراسة** على شكل مبحثين : الاول :الاسباب الرئيسية لمشكلة الديون والتعويضات ومن ثم الاثار السلبية المترتبة عليها كمبحث ثان تليها الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الاول : الاسباب الرئيسية لمشكلة الديون

توجد أسباب عديدة لأزمة الديون والتعويضات بشكل عام ، وقد يكون من الخطأ إلقاء اللوم كله على حكومات الدول المدينة ، أو على الدول الدائنة ومصارفها التجارية ، أن السياسات المتبعة من جانب الدائنين والمدينين على حد سواء هي المسؤولة عن تزايد حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة المديونية الخارجية وكما يأتي:

أولاً: الاسباب الداخلية : وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1- الإنفاق العسكري على حساب التنمية ([1]):

لقد امتص الإنفاق العسكري جزءاً كبيراً من ميزانيات جميع البلدان المدينةً، الأمر الذي ترك ثغرات في تلك الميزانيات كان لابد من تمويلها بالديون الخارجية، وخلال الحرب الباردة قام كل من الشرق والغرب بدعم تسليح دول عالم الجنوب ومنها العرق، وذلك لحماية مصالحهما الذاتية الإستراتيجية، ففي الدول الاكثر مديونية بلغت كلفة استيراد الأسلحة بين عامي1976 و1982ما يعادل20%من الزيادات التي طرأت على ديونها مجتمعة[(2)].

ومنذ انتهاء الحرب الباردة عام 1991، واصلت عدد من الحكومات الغربية ودول الكتلة الشرقية السابقة بيع فائض العتاد العسكري إلى العراق المثقل بأعباء الديون، وتُستخدم القوة العسكرية في

---

[1]) بلغت نسبة الانفاق العسكري في العراق مانسبته (22%) من الموازنة العامة لعام 2018 ، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، الكتاب السنوي ، الاسلحة ، ونزع السلاح ، والامن الدولي ، على الرابط الاتي : https://data.albankaldawli.org/indicator/ms.mil.xpnd.gd.zs

[(2)] باراج خانا، العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة دار الترجمة، ط1(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ،2009)، ص5-20. للمزيد من المعلومات انظر الى:

The United Nations، Document No A/61/ 464 ،a report submitted by Mr. Pernadrz، A، N، Modho ،Human Rights Council, the 4 session.2007, pp 30-34.

المقام الأول لإخماد المعارضة الشعبية لسياسات الحكومة، بما في ذلك المعارضة للبرامج التقشفية التي تعتمد من أجل المساعدة على تسديد الديون الأجنبية، وبالتالي فإن من المفارقات إن تجارة الأسلحة تسهم في تجويع الملايين من الناس ، وفي خلق أعداد كبيرة من اللاجئين، والواقع إن السياسات المتبعة في كثير من البلدان الأفريقية الأكثر معاناة من الجوع تبين العلاقة المتبادلة بين الجوع، والتسلح، والديون، فالطاقة التي تستخدم من أجل الحرب لا يمكن أن تُستخدم لتنمية مصادر الغذاء، والحدِّ من التصحر، وإطعام الجياع[3]. وعندما تقترض البلدان أموالاً، فإن ذلك يتم عادةً بغرض تمويل استثمارات منتجة من شأنها أن تولد فرص العمل والثروة[4].

إلا أن معظم الاستثمارات التي قامت بها العديد من حكومات عالم الجنوب كانت موجهة باستمرار، نحو أنشطة غير إنتاجية أو مشاريع مكلفة غير قابلة للاستدامة[5] . ومن المفارقات القاسية أن ضحايا التنمية ذاتهم هم الذين يجبرون على شد أحزمتهم وتناول قدر أقل من الطعام، من أجل دفع ثمن أخطاء إسراف النخب المحلية القوية ومقدمي الدعم لها من الخارج[6].

2- سوء إدارة الدين الخارجي :لا يمكن وصف عملية الاقتراض بأنها مشكلة لكن سوء استخدام الأموال المقترضة هو المشكلة[7]، حيث تقع المسؤولية الرئيسية عن إدارة الديون إدارة حكيمة واستخدام الموارد المالية الخارجية استخداماً مسؤولاً على عاتق الحكومات الوطنية، غير ان الحكومات العراقية السابقة واللاحقة أثبتت عدم وفائها لمسؤولياتها تجاه تعزيز التنمية، وقد أساءت إدارة الاقتصاد العراقي إساءة تامة[8].

لقد صنفت الحكومة العراقية بشقيها السابق واللاحق على رأس القائمة في الفساد([9])، وفي وقت لاحق، أدت المشاريع والبرامج التي يشوبها سوء التخطيط، والافتقار إلى الحيطة في إدارة الشؤون المالية، والفساد، وإفساح المجال أمام هروب رؤوس الأموال، إلى زيادة أعباء الديون الخارجية وإلى تقليص القاعدة الاقتصادية المتاحة لخدمة هذه الديون تقليصاً شديدا[10].

---

[3] The United Nations, Document No. E/ CN.4 / 1999/50، op, cit. pp 9-10.

[4] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، التسلسل 257، الكويت، 2000، ص5-14.

[5] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، من الميزة المطلقة إلى العولمة والرفاهة الاقتصادية، الجزء الأول، ط1 (سوريا: سلسلة الرضا للمعلومات، 2000)، ص258. كذلك محمد عادل زكي، الاقتصاد السياسي للتخلف مع إشارة خاصة إلى السودان وفنزويلا، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012)، ص52.

[6] The United Nations, Document No. E/ CN.4 /1999/50 ،op, cit. pp10-9.

[7] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي.....، حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي الى التعبير الاقتصادي، ط1 (القاهرة : دار الشروق، 1993)، ص63-80.

[8] الأمم المتحدة،الوثيقة رقم A/57/444، مرفق الرسالة المؤرخة 23 أيلول عام 2002 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون،2002،ص1-8

[9]) تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2018 ، يظهر ان العراق حصل على المرتبة 168 من اصل 180ولة من حيث استشراء الفساد فيه ، متوفر على الرابط الالكتروني :

https://www.transparency.org/news/pressrelease/corruption_perceptions_index_2018_AR

[10] الأمم المتحدة، وثيقة رقم A/AC.253/ 22، تقرير الأمين العام، الإسراع بخطى التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، الجمعية العامة، نيويورك، الدورة الثانية، 2000، ص3-4 .

إن السياسة والإدارة في المجال الاقتصادي هما أمران ضروريان، ولكنهما لا يكفيان إذا أُريد لتخفيف عبء الدين أن يساهم في إعمال حقوق الإنسان والتنمية بكافة مجالاتها ، فيتطلب زيادة الشفافية والحوار المفتوح بين الإدارات الحكومية والهيئة التشريعية والجمهور قبل أن تلزم الحكومة نفسها بديون كبيرة جديدة، ويجب دراسة جميع آثار الديون ومناقشتها في حوار سياسي مفتوح، مثل تلك التي ستستخدم لمشاريع كبيرة من مشاريع البنية التحتية [11].

3- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج :وثمة عنصر آخر يسهم إسهاماً بالغاً في أزمة الديون وهو يتمثل في هروب رأس المال[12] ، ان راس المال يوصف بانه جبان بمعنى انه يبحث عن بيئة آمنة ومستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .. الخ من اجل الاستثمار ، ولكن مايشهده العراق بالاضافة الى عدم توفر البيئة الجاذبة للاستثمار هو ظاهرة تهريب رؤوس الاموال الى الخارج ويتم ذلك من خلال طرق متعددة كان تكون عن طريق مزاد بيع العملة او عن طريق السندات المالية المزورة او الصكوك المالية ما يؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي للبلد على كافة المجالات والبطالة والفقر والتخلف خير مثال على ذلك.([13])

4-العجز في الموازين العامة وميزان المدفوعات ([14]):ينطلق صندوق النقد الدولي من مبدأ أن أزمة الديون الخارجية ، تنبع أساسا من وجود إفراط في زيادة الطلب الكلي الناتج عن انحرافات السياسات الاقتصادية ، الذي يؤدي إلى عجز داخلي على مستوى الموازنة العامة[15](العجز الداخلي) نتيجة للاختلالات الهيكلية والتي أدت إلى توسع نقدي، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الأسعار، ويعرف العجز عادة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في النفقات الحكومية من جهة، وإلى قصور الإيرادات المحلية فضلا عن انخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى، ولقد أدت هذه العوامل إلى عجز مستمر في ميزانية الدولة العراقية[16] .

وآخر خارجي يتمثل في عجز الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات عن الصادرات([17])، ومن ثمة عجز الموازين التجارية والحسابات الجارية،الذي يؤدي إلى الاقتراض الخارجي ومن ثم تراكم الديون[18].

---

[11] The United Nations، Document No A/60/ 384، op, cit. pp 22-24 .

[12] رعد حسن الصرن، مصدر سبق ذكره، ص259.

[13]) الامم المتحدة ، التدفقات المالية غير المشروعة وحقوق الانسان وخطة التنمية ، 2030 ، نيويورك ، الامم المتحدة ، 2016.

[14]) بلغت نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة العراقية لعام 2019 ما نسبته (23) مليار دولار ، للمزيد ينظر : موقع وزارة المالية العراقية على الرابط الالكتروني : http://www.mof.gov.iq

[15] إبراهيم شريف السيد وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص245-250.

[16] مايكل ابدجمان، مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة،ترجمة محمد ابراهيم منصور(الرياض: دار المريخ للنشر،1999)، ص534-539 .

[17]) بلغت اجمالي الواردات العراقية قرابة (67,669 تريليون دينار عراقي) لعام 2018 ، للمزيد ينظر موقع وزارة التخطيط العراقية ، على الرابط الالكتروني : https://www.mop.gov.iq

[18] The United Nations، Document No A/60/ 384، op, cit.p10.

5- تدني الإنتاج الزراعي :شهدت المرحلة مابعد العام 2003 تراجعاً كبيراً في مستوى الانتاج الزراعي العراقي ، فبعد ان كان العراق احد الدول المهمة في المنطقة في الزراعة لما يتمتع به من ارض خصبة ووفرة مائية تمكنه من بناء قطاع زراعي فاعل بشكل عام ،اصبح اليوم في اوخر الدول زراعيا بسبب السياسات الزراعية الخاطئة التي اعتمدها وقلة الدعم الحكومي للفلاح ، ما ادى الى تراجعها واصبحت لاتكفي الحاجة المحلية ما اضطر للاعتماد على المستورد الزراعي الاجنبي وهذا بالطبع ادى الى ركود زراعي واضح وسبب هجرة الفلاح لارضه وبالتالي اصبح الاعتماد على البضاعة الخارجية هي الاساس في قوت البلد.([19])

ان فتح السوق العراقية امام الخارج ولاسيما في القطاع الزاعي تركته مشرعاً أمام تغلغل المصدرين الأجانب والمستثمرين من الخارج، في حين أن الدخول إلى الأسواق الكبيرة الخارجية بات في الوقت ذاته أكثر صعوبة بسبب فرض عدد من الحواجز التعريفية وغير التعريفية. ونتيجة لهذا التزايد في عدم تكافؤ العلاقة ، أصبحت اقتصاد البلد تكون فقيرةً تُستهلك في نظام سوق عالمية يشكل فيه تحقيق الربح لا تحقيق التنمية القوة الدافعة، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك تتمثل في تفكك المجتمعات المحلية ونظم الدعم التقليدية، وفي تعريض الفئات الاجتماعية الزراعية الضعيفة أصلاً إلى مزيد من التهميش والمعاناة([20]).

ثانيًا: الاسباب الخارجية: ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

1- ارتفاع أسعار الفائدة :إن من الجائز أن تتحول الديون إلى أزمة، لكن الأمر الذي حوَّل هذه الديون إلى أزمة لم يكن المستوى المطلق للدين، بل شروطه المتغيرة([21]). فقد كانت هذه الشروط تحدد بالكامل تقريباً بموجب قرارات السياسة العامة في واشنطن العاصمة. فعندما حدثت الزيادة الثانية في أسعار النفط في العام 1979، اعتمد مجلس الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة سياسة نقدية متشددة تهدف في جانب منها إلى كبح التضخم وسد الطريق على تدفق رأس المال إلى الخارج بمعدلات كبيرة([22]). وقد أدى هذا إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى مستويات عالية واتبعت بضعة بلدان أخرى من البلدان المتقدمة الرئيسية سياسات مماثلة أحدثت حالة من الركود على النطاق العالمي، وأدت إلى رفع تكلفة الاقتراض عالمياً وبالنسبة للبلدان المدينة لم يؤد ذلك إلى زيادة تكلفة الاقتراض الجديد فحسب، بل إنه أدى أيضاً إلى زيادة غير متوقعة في مقدار الفائدة التي يتعين عليها دفعها عن قروضها القديمة.([23])

---

[19]) جواد كاظم حميد ، قراءة في مشكلات الزراعة العراقية ، مجلة الاقتصادي الخليجي،العدد (26)،حزيران ، 2015 ، ص ص75-77.

[20] The United Nations, Document No. E/ CN.4 / 1999/50, op, cit, P6.

[21] سالم توفيق النجفي واحمد فتحي عبد الحميد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، ط1(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص18.

[22] ساموسلن ونورد هاوس، علم الاقتصاد، ط1(لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2006)، ص715-725.

[23]) عبد الصمد سعدون عبد الله ، ادارة المال العام في العراق بين سوء تخصيص الموارد والاستثمار في القطاعين الانتاجي والخدمي ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد (54) ، تشرين الاول-تشرين الثاني-كانون الاول، 2018، ص ص122-127.

حيث إن جزءاً كبيراً من هذا الاقتراض التجاري كان قد تم التعاقد بشأنه في الأصل على أساس أسعار فائدة عائمة، وهذه القرارات هي التي تسببت في رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية ودفعت بالاقتصاد العراقي إلى التخبط في حالة من الاضطراب[24].

2- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام :أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المحددة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية[25].

إن الاقتراض الضخم للحكومة العراقية لم يؤد وحده إلى نشوء أزمة الديون، ففي حين أن إقراض الأموال لم يتم بصورة حكيمة وأن بعض هذه الأموال قد بُدّد، فقد تم تخصيص جزء كبير من الموارد لمشاريع استثمارية حقيقية، ورأى صانعو السياسة في البلدان الدائنة وفي البلدان المدينة أن الأداء التصديري القوي للعراق سيتواصل، وأنه سيمكِّنها من سداد ديونها بقدر قليل من الصعوبة. لكنهم لم يكن لديهم أدنى فكرة أن تتضافر التطورات السلبية لتفجير أزمة تراكم الديون في أوائل الثمانينات، وظلت أسعار سلع العراق ةغيره من الدول النامية في حالة ركود كما ظلت سبل الوصول إلى الأسواق الغربية موصدة، الأمر الذي جعل من العسير عليهم أن يشقوا طريقهم للخروج من أزمة الديون[26].

3- آثار الركود التضخمي السائد في معظم دول عالم الشمال :

نظرا لاندماج العراق في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيته له تجاريا وغذائيا ونقديا وتكنولوجيا فضلا عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائيا في الأوضاع الاقتصادية له، ومنذ بداية ثمانيات القرن الماضي أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم دول عالم الشمال الرأسمالية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم الركودي ، الذي أثر كثيرا في الأوضاع المالية وانخفض حجم المعاملات الأجنبية فيها في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين ، وتفاقمت صعوبات الاقتراض الخارجي خاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام1982[27].

ومع الزيادة التي حدثت في أسعار النفط في عامي1973 و1979 من جانب منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، ومع الركود الاقتصادي العالمي الذي أعقبها، بات العراق وبلدان عديدة تواجه صعوبات بالغة في المحافظة على اقتصادياتها في حالة إنتاجية[28].

وبسبب تزايد تكلفة الوقود وغيره من الواردات، اضطر العراق وغيره من البلدان المنتجة للنفط إلى مضاعفة اقتراضها أو زيادته بثلاثة أضعاف لمجرد المحافظة على أداء اقتصادياتها عند

---

(24) The United Nations, Document No. E/ CN.4 /1999/50, op, cit. pp10-11.

(25) رعد حسن الصرن، اساسيات، مصدر سبق ذكره، ص258-259.

(26) The United Nations, Document No. E/ CN.4 / 1999/50, op, cit، p10.

(27) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي....، مصدر سبق ذكره ، ص65.

(28) رمزي زكي، تاريخ النقدي للتخلف، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، تسلسل118، الكويت، 1987، ص275-280.

المستويات التي كان عليها قبل السبعينات. ومع الهبوط الذي شهدته المساعدة الإنمائية المقدمة من الغرب نتيجة للركود الاقتصادي في أوائل السبعينات، فقد اتجهت الحكومات نحو المصارف التجارية بغية تمويل وارداتها النفطية.وحصراً على إعادة توظيف الدولارات النفطية المودعة لديها من جانب بلدان منظمة الأوبك، فقد عرضت المصارف معدلات فائدة متدنية نسبياً[29].

4- التقسيم الدولي للعمل ودور المؤسسات المالية الدولية :

لا يمكن فهم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن استراتيجيات تعزيز النمو الموجه للتصدير التي ما فتئت تشجعها على الدوام مؤسسات بريتون وودز والمانحون الثنائيون والمؤسسات التجارية منذ أوائل خمسينات القرن الماضي، ولما كان من المفترض أن التنمية هي مرادف للتغريب(محاكاة الغرب) والتحضر، فقد باشرت البلدان المستقلة حديثاً بحماس اعتماد استراتيجيات التنمية التي تقلد النمط الغربي ، وتركز على إقامة مشاريع حضرية واسعة النطاق أي التصنيع القائم على إحلال الواردات، وإقامة مجمعات الفنادق الضخمة ومدرجات الألعاب الرياضية، ومصانع الصلب ومنشآت توليد الطاقة الكهربائية،وهي مشاريع تنطوي على نسبة ضخمة من الكسب غير المشروع ولا يكون نجاحها مضموناً دائماً[30].

وكان يتعين تمويل هذه المشاريع الطموحة من خلال استخلاص فائض الزراعة التصديرية على نطاق واسع، غير أن التشديد المفرط على النمو الموجّه للتصدير،لاسيما الزراعة التصديرية واستخراج المعادن، إنما أدى إلى مجرد تعزيز نهج تقسيم العمل الموروث عن الاستعمار، والذي جعل دور العديد من البلدان النامية ومنها العراق يقتصر على توريد المواد الخام إلى دول عالم الشمال الصناعية ، وأوقعها في شرك استيراد السلع تامة الصنع بأسعار أعلى بكثير، وهكذا فإن التبادل غير المتكافئ يمثل سمة ملازمة لاقتصادات أقل البلدان نمواً شأنه في ذلك شأن حاجتها إلى الاقتراض[31].

ولما كانت الإيرادات من الصادرات الزراعية لاتكاد تكفي لتمويل الواردات الضرورية، فقد اتجه العراق نحو قبول القروض الأجنبية من أجل تمويل مشاريع إقامة الهياكل الأساسية الواسعة النطاق استناداً إلى نظرية مفادها أن مثل هذا التدفق للأموال سيحقق انطلاقة اقتصادياتها، وسيساعدها على الإقلاع بالاعتماد على قدراتها الذاتية في اتجاه التصنيع والتنمية. وقيل إن تحقيق مستويات أعلى لنمو الناتج القومي الإجمالي سيدر الأموال اللازمة لسداد القروض. لكن الاقتصاد العراقي لم يحقق الانطلاقة المنشودة، وفيما عدا بعض الاستثناءات، فقد ثبت أن هذه المخططات الفرعونية المعدة إعدادا سيئاً وغير المنتجة تعتبر مكلفة إلى أبعد حد من حيث تشييدها وصيانتها وأنها قد أسهمت في تسريع تدمير البيئة أكثر مما أسهمت في زيادة الإنتاج[32].

ولقد كان للمشورة السيئة المقدمة من المؤسسات المتعددة الأطراف، وما تتميز به معونات المانحين الثنائيين الغربيين من طابع المصلحة الذاتية، وهيكل الاقتصاد العالمي، تأثير سلبي ، والمشكلة التي ظلت تواجه العراق بصورة خاصة هي أنه ظل أسير إنتاج نوع واحد أو نوعين (النفط والغاز) من المنتجات الأولية أو المعادن ولم يتوفر له إلا القليل جداً من فرص تنويع

---

[29]رمزي زكي، تاريخ النقدي للتخلف، مصدر سبق ذكره، ص271.

[30] رمزي زكي، تاريخ النقدي للتخلف....، مصدر سبق ذكره، ص127-214.

[31] عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية، ط1(بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص168-190.

[32] رمزي زكي، تاريخ النقدي للتخلف....، مصدر سبق ذكره، ص178-180.

الإنتاج، وظلت اتجاهات، شروط التبادل التجاري لعالم الجنوب فيما يتعلق بصادراته من المواد الغذائية، والمشروبات، والألياف، والمعادن تعتبر غير مواتية باستمرار، ولا يزال يتعين على العراق أن يبيع بأسعار زهيدة ويشتري بأسعار مرتفعة حسب شروط المنظمات النفطية العالمية[33].

وتؤثر عوامل كثيرة في استمرار هبوط أسعار السلع الأساسية على الرغم من سرعة التوسع في الإنتاج الناجم عن اعتماد سياسات التكييف. فالعديد من السلع تواجه منافسة متعاظمة من البدائل مثل المواد التركيبية الاصطناعية كبديل للقطن،والألمنيوم كبديل للنحاس، وشراب الذرة كبديل للسكر. وتواصل التعريفات التمييزية نموها في حين أن إمكانيات وصول منتجات العراق والدول النامية إلى الأسواق تظل محدودة ولم يتسن التوصل إلى اتفاقات لتحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية ولا الحصول على مساعدة لتنويع أسس التصدير الزراعي[34].

ولذلك، فإنه يتعين على دول عالم الشمال الصناعية نفسها أن تتحمل بعض المسؤولية عن عدم قدرة العراق على سداد القروض، مما حالت دون تمكين الدول المدينة من أن تشق طريقها للخروج من أزمة الديون. فتأزم مشكلة الديون الخارجية وأعبائها كانت نتاجا لسياسة الباب المفتوح التي انحازت إليها القطاعات الاقتصادية الاجتماعية المهيمنة في تلك البلدان، إما اختيارا وإما تحت ضغوط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، الذين نظروا إلى تلك السياسات والممارسات على أنها عمليات تكييف ضرورية لتصحيح أوضاع ميزان المدفوعات، وضمان تسديد الديون بينما أن الحصاد الفعلي لنتائج تلك السياسات كان مدمرا لتلك الدول[35].

مما تقدم يمكن القول ان الاسباب الداخلية والخارجية للديون كانت سببا مهما ومباشرا في لجوء العراق اليها ان لم يكن مجبراً عليها وبذلك تحمل العراق اخطاء نتائج الانظمة السياسية المتعاقبة وهو ما ادى الى تراجع المستوى الاقتصادي للشعب العراقي في كافة المجالات وتحمل المزيد من الجوع والفقر والتخلف والحروب المتكررة التي لاناقة له بها ولاجمل ، وعليه ولد هذا على آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية جمة سنرى تأثيراتها بشكل واضح في المبحث الثاني من هذه الدراسة التي تناولت فقط الآثار السياسية والاجتماعية منها بسبب عظم حجم تلك الاثار والتي لامجال لذكرها جميعا في هذا البحث.

المبحث الثاني : الاثار السياسية والاجتماعية للديون والتعويضات على الاستقرار السياسي

تترك الديون والتعويضات اثاراً مهمة على مجمل الاوضاع في الدول ومنها السياسية والاجتماعية لان النظام السياسي هو عبارة عن حلقة متكاملة ومترابطة مع بعضها كجسم الانسان فاي خلل في اي موضع يصيب مجمل الجسم وبما ان التعويضات والديون تعتبر جرعة مؤقتة لتلافي حالات اقتصادية محددة يمر بها البلد فان هذه الجرعة ينبغي ان لاتكون دائمة وبدون وصفة طبية صحيحة ، لان الاعتماد عليها بشكل دائم وكامل سيصيب الجسم بالشلل وبالتالي لايعد قادرا على الحركة مستقبلاً ، سنركز في سياق الدراسة اثر الديون والتعويضات على الجانب السياسي والاجتماعي وكما يلي :

اولاً : الاثار السياسية :

---

(33) وسن احسان عبد المنعم ، السياسة المالية في العراق بين ضغوطات السياسة وفروض الادارة المالية ، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد(54) ، 2018، ص75-77.

(34) المصدر نفسه ،ص72

(35) The United Nations, Document No. E/ CN.4 / 1999/50, op, cit, p9.

ان اهم الاثار السلبية السياسية للديون الخارجية والتعويضات انها تزيد من حدة التدخل الاجنبي ،كما تؤثر على جدية صناعة القرار السياسي وتعرضه لمزيد من الضغوطات ، ففي ظل النظام التكنلوجي الحديث والاتصالات الرقمية ونظام العولمة المتنامي في العصر الحديث تزيد هيمنة الدول الدائنة خلف ستار مؤسساتها المالية الدولية المختلفة ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى الشركات المتعددة الجنسية ، وفي كل ذلك مساس بالسيادة الوطنية واستقلالية القرار السياسي.([36])

فقد ظهر بوضوح مايعرف بسياسة ازدواجية المعايير كابرز سمات العولمة والنظام العالمي الجديد واصبح هذا النظام يبيح لدولة معينة مايحرمه على غيرها حسب ماتمليه المصالح الاستراتيجية للدول المهيمنة.([37]) ، ويعد العراق من الدول المدينة التي تاثرت باعباء الديون والتعويضات وبالتالي فان الاثار الاقتصادية لها تؤدي بالنتيجة الى تردي الاستقرار السياسي وسهولة الاختراق الخارجي ، ويمكن تقسيم الاثار السياسية الى عدة جوانب وبالشكل التالي :

1-البعد السياسي الداخلي (الوطني):

ان امن وسيادة اي دولة هو شئ خاص بها ، ولايحق لاي دولة اخرى التدخل في شؤونها والتزاماتها ، ولهذا يعتبر فرض الديون والتعويضات واحدا من الاسباب الرئيسة التي تساعد الدول الخارجية للتدخل في الامور الداخلية للدول المدينة باعتبار ان هذه الدولة ستكون خاضعة للدولة الدائنة ويكون صاحب القرار السياسي مقيداً في قراراته السياسية وحريته بسبب الضغوط الخارجية ، فضلاً عن ان الفقر والبطالة وانخفاض المستوى المعاشي عندما تتسع في البلاد فانها تهدد الاستقرار السياسي وتدفع للاضطرابات واستياء الشعب ([38]) مما يزيد من سهولة الاختراق الخارجي للامن الداخلي وبهذا تزيد فرص التاثير الخارجي على الداخل.

وفيما يخص العراق تحديداً نلحظ في الفترة التي قامت خلالها حرب الكويت 1991 وما رافقها من حصار اقتصادي وعقوبات دولية ادت الى حدوث اوسع عملية تدمير لبنية العراق التحتية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والصحية .. الخ ، وكانت لها انعكاسات سياسية خطيرة([39]) ، فقد فقدت الحكومة العراقية السيطرة على مجمل المناطق في شمال البلاد وجنوبها ، بل وحتى في وسط العراق ، وطوال العقد الماضي حاول النظام السياسي السابق اعادة الاستقرار الا انه لم يتمكن من ذلك بسبب الضعف العسكري بعد عام 1991 وقرارات مجلس الامن الدولي التي فرضت قيودا وقرارات دولية اضعفت من قدرته على مواجهة اي حالة تدخل دولي من قبل قوى كبرى او اقليمية الا في حدود دفاعية ضعيفة ودون مستوى المبادرة والقدرة على الفعل الخارجي ، وفي هذه الاثناء انتهت الارادات العالمية والاقليمية والعربية الى توافق حول جدوى بقاء

---

[36]) صندوق النقد الدولي، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، تحرير سعد النجار ، مطابع الاهرام المصرية ، مصر ، 1988. ص 38.

[37]) فليح حسن خلف ، التمويل الدولي في ظل الاتجاه نحو العولمة (العولمة وابعادها الاقتصادية) ، المؤتمر الاول لكلية الادارة والاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزرقاء ، الاردن ، 8-10 اب/2001 ، ص ص 59-62.

[38]) عبد الامير الانباري ،برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال ، اعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق ،بيروت ، ط1 ، تشرين الاول /2005 ، ص181.

[39]) عصام الدين حسن وفيوليت داغر ، العقوبات الاقتصادية على العراق ، تقرير اللجنة العربية لحقوق الانسان ، باريس ، تشرين الاول /2003 ، ص120.

العراق موحدا وعلى اهمية وجوده الاقليمي والعربي واصبح العراق مكبلاً بديون والتزامات مالية عالية بالاضافة الى مافرض عليه من تعويضات يصعب عليه سدادها.

وفي 9 نيسان 2003 وقع العراق تحت الاحتلال الامريكي ، وهو تحت طائلة الفصل السابع اي بمعنى تعويضات هائلة وديون مخيفة ، وقد قوضت النظام السياسي فيه وهو ما ادخل العراق في مرحلة جديدة فقد فيها عنصر الاستقلالية معناه رغم ديمقرطية نظامه السياسي ، كما ان تدخل الولايات المتحدة الامريكية في اقرار شكل النظام السياسي ستنتهي الى اعادة تاهيل ادوار هذا البلد الدولية والاقليمية العربية وفقا لسياقات امريكية ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا لم تلغى الديون والتعويضات المفروضة على العراق ؟ الا يجدر ان يخرج العراق من طائلة الفصل السابع على اساس ان الولايات المتحدة جاءت من اجل تخليص الشعب العراقي ونقله من وضع ماساوي الى افضل ؟ فلماذا لايزال العراق يدفع ديونا هائلة وتعويضات لم يكن للشعب العراقي اي ذنب فيها ؟.

2- البعد السياسي الخارجي

تؤثر الديون والتعويضات بشكل مباشر على الصعيد الخارجي واضعاف حالة العراق الدولية وتصبح الدول الدائنة للعراق لها دوراً بارزاً ومؤثر في القرار السياسي العراقي ، حيث تاخذ هذه الدول تنازلات من العراق مقابل التأخر في تسديدها او الغاء ديونها ، ولهذا ستتشدد الخناق على العراق وبهذا يبقى العراق تحت رحمتها فضلاً عن اضعاف المكانة الدولية للعراق وتوتر العلاقات مع دور الجوار السياسية والاقتصادية ، كما حصلت العديد من المتغيرات التي حطمت المكانة الدولية للعراق وتم ابعاده من حضور الكثير من المؤتمرات والمشاركات والقرارات ، والاهم من ذلك امتداد الاثار الناجمة عن العقوبات التجارية على العراق وتاثيرها السلبي على التنمية المستدامة البشرية محليا واقليميا وساهمت الى حد ما في خلق الركود الاقتصادي في المنطقة العربية.([40])

وتتضاعف الاثار السلبية بشكل اكبر مع انكماش علاقة العراق وخاصة الاقتصادية مع دول الجوار لان نمو العلاقات عادة مايزداد تدريجياً بشكل طبيعي بحسب السياسات الاقتصادية المشتركة ، الا ان تردي تلك العلاقات وبشكل مفاجئ في كثير من الاحيان غالباً ماتكون اسبابه الاضطرابات السياسية وليست الاقتصادية ، وبالرغم من ارتباط العراق سياسيا وامنيا واقتصاديا وبشكل حتمي ووثيق مع دول الجوار ، الا ان الخلافات التي حصلت مع هذه الدول وبالذات الكويت استمرت لانها لم تقدم اي تنازلات للعراق وبقيت مصرة على الديون والتعويضات الباهضة فضلا عن التصريحات السياسية التي تصدر عنها بين الحين والاخر ما يوتر العلاقات ويجعلها اكثر تعقيداً.([41])

ثانياً : الاثار الاجتماعية

[40]) إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها/فرقة العمل المشتركة بين الوكالت المعنية بالأحصاءات المالية ـــ واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤

[41]) للمزيد ينظر : نوفل قاسم علي الشهواني ، مستقبل الدور الاقليمي والاقتصادي للعراق الرؤى والاستراتيجيات ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، السنة الرابعة ، العدد الثامن ، 2007 ، ص ص42-47.

لقد تدخلت عوامل عديدة كاسباب للفقر والبطالة والجهل والمرض في العراق ، منها الحروب الداخلية والخارجية والحصار الاقتصادي وطبيعة النظام السياسي ونمط تعامله مع مجتمعه وسوء تصرفه بموارد المجتمع الاقتصادية ، فضلا عن ذلك مافرض على العراق من ديون وتعويضات ، لذا فان اي دراسة لاي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية بين العراقيين ينبغي ان تنطلق من خلفية ماتعرض له الشعب العراقي من ظروف غاية في الاستثنائية اثرت في افقار فئات واسعة منه ، ومع ذلك لم يشهد العراق حتى الان وضع سياسات جادة لحل هذه المشاكل بل ان كل مايجري الان هو محاولات للتعامل مع اعراض المشكلة من خلال تقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية من دون التوجه الى اسباب المشكلة وحلها ، ومن هذه المشاكل نذكر الاتي :

1-ظاهرة الفقر

اخذت ظاهرة الفقر تلفت الانتباه في العراق منذ قيام الحروب ومارافقها من احداث اثرت نتائجها في مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد ، فتدهورت في ظلها الاوضاع المعيشية والحياتية بمختلف صورها بعد توقف عملية التنمية مع فرض الحصار الاقتصادي (1990-2003) ، فضلا عن ذلك اعباء الديون والتعويضات التي لازالت اثارها الى الوقت الحاضر.

ونتيجة مرور المجتمع العراقي بسنوات طويلة من الحروب والويلات وعدم الاستقرار انتشرت ظاهرة الفقر واستفحلت بصورة كبيرة ، فقد ادت الحروب المتتالية الى تراجع الحالة المعيشية للمواطنين رغم زيادة اسعار النفط وعوائده التي بدات تتدفق منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي ، عندها تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (10) مرات خلال السنوات 1970-1980 وبلغ قيمته (3864) دولاراً .([42]) ، حيث سببت عسكرة المجتمع نتائج خطيرة ، فاضافة الى التضخم الذي اصاب هيكلية الجيش وتضاعف عدد افراده مرات ومرات كان الانفاق الكبير عليه ومازال يتصاعد قياسا بمعدل الانفاق على الجوانب الاخرى ، وبالتالي اصبح اغلب العراقيين لايستطيعون مجاراة الحياة اليومية بسب ذلك.([43])

2- البطالة(*)

لاجدل في ان البطالة واحدة من اخطر المشاكل التي يواجهها العراق لما يرافق ذلك من نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة ترافق حالة البطالة لاسيما بين الشباب ،فالبطالة تسبب فقدان فرص اساسية في الحصول على الدخل ،مع ما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر ، لقد ساهمت عوامل عديدة على مدى العقود الثلاثة الماضية في رفع

---

[42]) عباس النصرواي ، الاقتصاد العراقي : النفط ، التنمية ، الحروب ، التدمير ، الافاق ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ،1995 ، 126.

[43]) مجموعة باحثين ، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكديس الفوضى ، سلسلة كتب المستقبل العربي (60) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص290.

***) الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط ، "نسبة البطالة بين الشباب للفئة العمرية بين 15 الى 29 سنة بلغت 22.6% بارتفاع عن المعدل الوطني بلغ 74%"، وان "البطالة لدى الذكور لهذه لفئة بلغت 18.1%، في حين بلغت البطالة لدى الاناث نسبة 56.3%". للمزيد ينظر:موقع الجهاز المركزي للاحصاء على الرابط الالكتروني :http://cosit.gov.iq**

معدلاتها ومنها النمو السكاني وعدم التناسق بين متطلبات سوق العمل والمهارات المتحققة من مخرجات النظام التعليمي ، كذلك عد التزام الدولة بتعيين المتخرجين في الوظائف العامة وقلة فرص العمل في القطاع الخاص الضعيف اصلا مع انه ظهرت دراسة حديثة تشير الى ان الانتقال الى الخصخصة قد ترافقها نتائج سلبية على سوق العمل في المدى القصير.([44])

اضف الى ذلك ، ان النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة ولاسيما بين الشباب تعد بيئة خصبة ومؤاتية لنمو الجريمة المنظمة والتطرف واعمال العنف ، اضافة الى ان ارتفاع معدلات البطالة يعني عدم امكانية الحصول على الدخل ، مع مايترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة ونمو عدد الذين يقعون تحت خط الفقر.([45]) وهنا لابد من التذكير ان البطالة جزء من الدورة الاقتصادية في البلدان الصناعية بمعنى انها تظهر مع ظهور الركود الاقتصادي العالمي وتختفي مع مرحلة الانتعاش ، اما الان فقد اصبحت البطالة وفق مايزيد عن ربع قرن مشكلة هيكلية بالرغم من تحقق الانتعاش الاقتصادي ، وفي البلدان النامية وخاصة العراق تتفاقم مشكلة البطالة بشكل عام مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم الديون واعباء التعويضات والتي اثرت سلبا على الفرد العراقي اذ ان مايتم تسديده من ديون وتعويضات يمكن ان يستثمر في مشاريع تمتص الايدي العاملة في سبيل التخلص من البطالة والقضاء عليها.([46])

4- الامراض

ان من جملة الامور التي تؤثر على المجتمع هي الظروف الاستثنائية كالحروب والكوارث والمجاعات ، فضلا عن ذلك الديون والتعويضات التي تعد حالة استثنائية مؤثرة في المجتمع العراقي ، اذ ان الاحداث التي ألمت بالعراق تركت آثاراً مدمرة في معظم نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وكانت الطفولة العراقية مستهدفة من قبل الدول المعادية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية سواء خلال العدوان العسكري وما اعقبه من نظام مشدد سمي بالعقوبات الاقتصادية التي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ، اذ ان الحرب لم تستهدف البنى العسكرية فقط وانما استهدفت البنى التحتية لمجتمعنا لتحرم شعبنا من توفير احتياجاته الحياتية وشلت حركته التنموية ، اذ ادت اثار الحصار المتراكمة الى تفاقم الامراض وانتشارها بالاضافة الى ارتفاع معدل الوفيات وخصوصاً الاطفال الرضع.([47])

وبالرغم من التدهور المخيف في الوضع الصحي وارتفاع معدلات الوفيات ورغم تقارير ونداءات اطراف عديدة من وقت لاخر بقيت العقوبات قائمة ، وعلى الرغم من تباين الارقام بحسب المصادر ، يمكن القول انه توفي خلال تلك الفترة مايقارب المليون ونصف المليون عراقي.([48])

الخاتمة

[44]) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، 2008 ، ص ص44-45.

[45]) مجموعة باحثين ، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكديس الفوضى ، مصدر سبق ذكره ، ص293.

[46]) حجم البطالة في اوساط حملة الشهادات الجامعية موضوع حلقة برنامج اسواق العراق المقدم على قناة العربية وكان ضيفه عبد الحسين العنبكي المستشار الاقتصادي لرئيس الوراء ، الخميس ، 2009/1/22.

[47]) الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير 1990-2005 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، اذار 2007، ص694.

[48])عصام الدين حسن وفيوليت داغر ، العقوبات الاقتصادية على العراق ، تقرير اللجنة العربية لحقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص6.

إن الديون الخارجية من أخطر وأعقد القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول ، فقد انعكست سلبا على التمتع التام بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في معظم هذه البلدان ، التي كانت في الأصل تأمل تعزيز تلك الحقوق بالاعتماد على التمويل الخارجي من خلال التنمية الاقتصادية .

كما تجدر الإشارة إلى أن معالجة إشكالية تفاقم الديون الخارجية من جذورها تبدأ بالبحث عن الأسباب المحلية الأساسية التي كانت وراء هذه المشكلة ، ثم العمل على القضاء عليها، وهذا يعني إعادة النظر في إستراتيجية التنمية التي اتبعها كل بلد خلال العقود الماضية، وتبني إستراتيجية الاعتماد على الذات، تلك الإستراتيجية التي تحقق التنمية الاقتصادية المستقلة والتي تنفي التبعية للخارج .

وعلى الرغم من التسليم عامة بأن الدين الخارجي يمكن أن يسهم في نمو البلدان ، فإن أعباء الدين المفرطة لا تزال تمثل عائقاً هاماً يحول دون التنمية وإعمال حقوق الإنسان ، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن بعض البلدان تنفق سنوياً على خدمة الدين مبالغ أكبر مما تنفقه على الاحتياجات الأساسية لسكانها أو على الخدمات العامة ذات الصلة بحقوق الإنسان ، مثل التعليم والرعاية الصحية معاً. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تقع على الدول المسؤولية الأساسية عن ضمان تمتع جميع السكان الذين يعيشون في ظل ولايتها بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الرعاية الصحية، والحق في التعليم، والحق في الغذاء، والحق في الماء الصالح للشرب، والحق في السكن اللائق .

ان تأمين تنمية مستدامة لبلد ما تستدعي حتمية وجود سلطة سياسية وقانونية ذات تأثير قوي تتبنى تامين الطريق لسير العملية التنموية في ظل اطار مؤسسي رصين مدعوم ماديا بما يوفره اقتصاد تم اصلاحه تدريجيا ضمن بيئة مأمونة الى حد ما ، ووضع امني مستتب . وان اي حلول يتم الخروج بها لاي مشكلة كانت ، وفي ظل الوضع الحالي ، لم تكن مجدية اذا لم تكن معبرة عن الواقع ، ونابعة منه ، فلابد ان تجد هذه الحلول فرصتها من التطبيق خصوصاً لما هو مفيد منها وليس من الخطأ ان تكون عرضة للنقد والتحليل والتعديل والاضافة، وانما الخطأ الفادح هو السرد المتكرر الذي يكون غير مجد في كثير من الاحيان، والتجاهل الذي يزيد الاوضاع السيئة سوءاً ، وفي هذه الحالة سنبتعد حتما عن الهدف المرغوب .

وعليه ، فان من اكبر معوقات التنمية المستدامة في العراق هي مسالة الديون والتعويضات، فضلاً عن حجم الفساد المتنامي وعوامل اخرى اسهمت في تردي مستوى الخدمات العامة على مستوى البلد ، هذا بدوره اثر بشكل كبير على عملية التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل عام مما جعلها تتأثر ولم تتمكن من اداء الخطط المرسومة لها من اجل النهوض والارتقاء بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وغيرها من قطاعات التنمية الاخرى . وقد عالجنا من خلال هذه الدراسة اسباب الديون الخارجية والنتائج المترتبة عليها من الناحية السياسية والاجتماعية وتم التوصل إلى **استنتاجات** من اهمها:

1- لا تعتبر في الواقع ظاهرة الديون الخارجية ظاهرة حديثة، بل هي ظاهرة قديمة يرجع تاريخها إلى بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما أنا ليست المرة الأولى التي يقوم فيها العراق بالاقتراض الخارجي.

2- هناك العديد من الأسباب التي دفعت العراق في بداية الأمر إلى الاستدانة بعضها داخلية كالعجز في الموازنات العامة ، وبعضها خارجية كالركود العالمي وارتفاع أسعار المواد الخام وغيرها.

3- لقد تحولت ظاهرة المديونية الخارجية المتصاعدة إلى آلية من آليات تكييف الرأسمالية المعاصرة ، لضمان إعادة تدوير الفوائض النفطية ، وأداة لتمويل الواردات في الكثير من الدول النامية ومنها العراق.

4- نتيجة لنمو حجم الديون الخارجية بمعدلات كبيرة ازدادت أعباء خدمات هذه الديون بشكل كبيراً جداً، يفوق معدلات نمو صادرات الدول ، وبذلك أصبحت أعباء هذه الديون تستحوذ على نصف حصيلة الصادرات ، وبالتالي تناقصت القدرة الذاتية لتلك للبلد على الاستيراد وتدهورت أسعار الصرف وانخفض حجم التدفقات الصافية للموارد ، وأصبحت المديونية الخارجية ضخمة، وأعباءها تشكل أحد العوامل المهمة في انتهاكات حقوق الإنسان.

5- إن التطور الذي حصل في مهام صندوق النقد والبنك الدوليين تجاه بلدان العالم النامي، لاسيما فيما يتعلق بفرض سياسات إصلاح اقتصادي على هذه البلدان والعمل على تحقيق الربط الوثيق بين هذه السياسات وعمليات التمويل الخارجي، قد وضع بلدان الإصلاح أمام تحديات جديدة تمثلت باستخدام موارد التمويل الخارجي وحتى الموارد الذاتية ، وفقاً لخيارات وصفات الإصلاح، وليس وفقاً لخيارات التنمية الوطنية المستقلة.

6- إنَّ عملية التكييف الهيكلي التي تقوم بها بلدان عالم الجنوب في ظل وضعها القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية، ونمط آليات التمويل الدولي، تميل إلى أن تتحقق عند مستويات متدنية من الإنتاج والاستخدام والطلب الكلي، أي عن طريق التضحية بأهداف حيوية في الاقتصاد النامي لتكوين رأس مال وزيادة معدلات النمو، وهذا يشكل خللاً في أداء النظام النقدي الدولي، من حيث إخفاقه في شمولية مراعاته لخصوصيات التمويل والتكييف بين المجاميع القطرية المختلفة، ومن جانب آخر، فقد أسفر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في عدد من بلدان عالم الجنوب عن معالجة بعض مظاهر الاختلال بشكل نسبي، ولكن هذه البرامج لم تسفر عن نتائج إيجابية في جوانب أخرى وبخاصة الجوانب الاجتماعية.

7- إن الحلول التي يطرحها صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي، إنما تهدف بالأساس إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال العالمية، كالخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل المديونية الخارجية لبلدان عالم الجنوب إلى استثمارات داخل هذه البلدان، ووسيلة من وسائل تمويل استيراداتها من بلدان عالم الشمال الرأسمالية ، في ظل الارتفاع المتزايد في أسعار الفائدة وتدهور شروط التبادل التجاري العالمي واستمرار استنزاف الفوائض الاقتصادية المتولدة في البلدان النامية.